حين يصبح الولاء هدفا للاختطاف والعقول مجالا للتضليل

بقلم:
د. باسم الشرجي ○

قبل أيام، أعلنت وزارة الداخلية الكشف عن تنظيم إرهابي مرتبط بالحرس الثوري الإيراني وفكر ولاية الفقيه، والقبض على عدد من عناصره داخل البحرين، إلى جانب أشخاص موجودين في إيران منتمين للتنظيم ذاته. وإذا كان تأسيس جماعة إرهابية والتخابر مع دولة معادية ومنظمات إرهابية وجمع الأموال لتمويل الإرهاب، يُعد من أخطر الأفعال المجرمة قانوناً، فإن الخطورة لا تقف عند هذا الحد، بل تمتد إلى الصورة الأعمق التي كشفتها الواقعة وهي محاولة اختراق المجتمع من داخله، والتوغل في مؤسساته الدينية والاجتماعية والخيرية، واستغلال مفاصل العمل المجتمعي لاختطاف إرادة المواطن ونشر الولاء للخارج على حساب الولاء الوطني.

غير أن البعد الأشد خطورة في هذه الواقعة لا يتمثل في التنظيم الإرهابي ذاته فحسب، وإنما في الأساليب التي يتبعها في ارتكاب الجرائم ومن أبرزها غسل العقول، وإعادة تشكيل الوعي، تمهيداً لاختطاف الولاء من جذوره.

فنحن هنا لا نقف أمام جرائم تنتهي عند حدود الفعل المادي الظاهر، بل أمام محاولة منظمة لصناعة قابلية داخلية للتبعية والاختراق، وتحويل بعض المساحات الدينية والاجتماعية والخيرية من أدوات بناء وتكافل إلى قنوات تمرير لمشروع عدواني خارجي.

وفي هذا الموضع تحديداً يمكن أن نرى جانباً من الشبه بين جريمة غسل الأموال وأسلوب غسل العقول. ففي غسل الأموال، يمر المال الملوث عبر قنوات تبدو في ظاهرها مشروعة حتى يكتسب غطاءً قانونيًا أو تجاريًا يضفي عليه طابع المشروعية. وكذلك الحال في غسل العقول؛ إذ لا يظهر الارتباط الخارجي دائمًا في صورة صريحة أو معلنة، بل قد يتسلل عبر خطاب ديني، أو نشاط خيري أو اجتماعي، غير أن التحدي يصبح أكثر تعقيداً عندما تتحول الجريمة إلى مشروع يستهدف تشكيل الوعي، وإعادة بناء الانتماء، وصناعة قابلية داخلية للتبعية والاختراق.

وهنا يجب تأكيد ضرورة التمييز بين الممارسة المشروعة للحقوق والحريات، التي تتم ضمن إطار دستوري ثابت يصون الحقوق والحريات ويكفل حرية الضمير وحرمة دور العبادة وحرية ممارسة الشعائر والمواكب والاجتماعات الدينية طبقًا للعادات المرعية في البلد، واستغلالها من قبل البعض كغطاء للتخابر أو تمويل الإرهاب أو اختطاف الفكر؛ فصيانة الأمن الوطني لا تنفصل عن حماية هذه الحريات من التوظيف المنحرف، ولا عن منع تحويل المساحات الدينية والاجتماعية والخيرية إلى أدوات لاختراق الولاء الوطني وارتكاب الجرائم.

وفي مقابل ما تلجأ إليه بعض الدول، أحياناً، عند تعاملها مع الجرائم المهددة للأمن الوطني والسلم المجتمعي من إجراءات غير اعتيادية قد تثير إشكالات قانونية وحقوقية، نجد أن الإجراءات التي تتخذها مملكة البحرين في مواجهة هذه الجرائم الخطيرة؛ تتم في إطار التزام راسخ بدولة المؤسسات والقانون، وضمن مسار منظم يراعي الضمانات الدستورية وقواعد حماية حقوق الإنسان والمجتمع وضمانات المحاكمة العادلة، ومن هنا تتجلى أهمية النموذج البحريني وتفرده في أنه يجمع بين اليقظة الأمنية والحزم القانوني والانضباط الحقوقي، بما يحفظ للدولة هيبتها، وللمجتمع أمنه، وللإنسان كرامته.

وعليه، نرى اليوم أن المعالجة القانونية لا ينبغي أن تقف عند حدود تجريم أفعال التخابر وتأسيس التنظيمات الإرهابية والتحريض على زعزعة استقرار وأمن الدولة وتمويل الإرهاب، وإنما يتعين أن تمتد إلى الأفعال التي تستهدف اختطاف الولاء، أو زعزعة الانتماء الوطني، أو غسل العقول، أو غرس أفكار معادية لمملكة البحرين، متى تمت من خلال تنظيم إرهابي أو بارتباط خارجي أو باستغلال مؤسسات دينية أو اجتماعية أو خيرية أو غيرها من مفاصل العمل المجتمعي.

وفضلاً عن ذلك ينبغي أن يكون استخدام هذه المؤسسات والمجالات، في تمرير الولاء الخارجي أو جمع الأموال أو تبرير الإرهاب أو تسييس الخطاب الديني والاجتماعي، ظرفًا مشددًا للعقاب في الجرائم التي تنتج عن ذلك؛ لأن الجريمة هنا إلى جانب كونها تمس أمن الوطن ووحدته فإنها كذلك تمثل خيانة للثقة العامة، وتحوّل أدوات البناء المجتمعي إلى قنوات لغسل العقول واختطاف الولاء وتمويل الإرهاب.

ختاماً، لا بد من القول إن أخطر ما في هذا النوع من الإرهاب أنه لا يطرق الباب دائما بسلاح ظاهر، بل قد يدخل من نافذة الثقة، ومن لغة الخير، ومن قداسة المنبر، ومن هنا تصبح المواجهة القانونية المطلوبة أعمق من ملاحقة الجريمة بعد وقوعها؛ وتغدو مواجهة لمن يحاول صناعة الجريمة في العقول قبل أن تقع على أرض الواقع، ولمن يسعى إلى اختطاف الولاء وتحويله من رابطة وطنية عظيمة إلى تبعية مفروضة لمشروع عدواني خارجي.

فالولاء الوطني ليس عبارة تُقال في أوقات السلم، بل موقف يُختبر عند الخطر، وحين يصبح الولاء هدفًا للاختطاف، والعقول مجالًا للغسل والتضليل، يتعين أن تكون المواجهة أمنية وقانونية وفكرية ومجتمعية ووطنية شاملة، غايتها أن يبقى الوطن هو مركز الانتماء، وأن تظل البحرين، بقيادتها وشعبها الوفي ومؤسساتها عصيّة على كل محاولات الاختراق.

○ أستاذ القانون الجنائي المساعد - جامعة البحرين

أزمة جمهورية الولاءات المزمنة في العراق!

بقلم:
د. سيّار الجميل ○

في العراق، لا تتشكّل الوزارات كما تتشكّل الحكومات في الدول الطبيعية، فأيّ وزارة عراقية تُرتّبها موائد السياسة وتجمّعات الأحزاب المزمنة القائمة على أسس طائفية أو عرقية أو جهوية، وتجرى تفاهماتها في الكواليس.

أمّا الشعب، فيُطلب منه، كالعادة، أن يصفّق لـ«العرس الديمقراطي»، والبيت كلّه خراب على وشك الانهيار. جاءت الوزارة الجديدة كأنّها نسخة مُعاد تدويرها من 20 عاماً من الفشل نفسه. أسماء تدور في الفلك نفسه، ووجوه استهلكتها الصفقات والمحاصصة، وشخصيات لا تملك من الخبرة سوى قدرتها على البقاء داخل مستنقع السلطة من دون أن تغرق.

وزراء لا يحملون مشروع دولة، بل مشاريع أحزاب ومكاتب اقتصادية وعلاقات خارجية وصفقات ترضية، وكأنّ العراق لم يعد وطناً، بل شركة مساهمة تتقاسم أرباحها طبقة سياسية احترفت تقاسم الخراب.

من المفترض أن يكون الوزير، في أيّ دولة محترمة، صاحب كفاءة ورؤية ومسؤولية تاريخية وبرنامج ذكي، أمّا في العراق فالمعيار يبدو مختلفاً. فالطاعة والولاء، ضمن صفقة علاقات تضمن بقاء النفوذ الإيراني أو الحزبي أو المليشياوي، هما المؤهّلان لإدارة بلد يطفو فوق بحر من النفط ويغرق في الظلام. والأكثر سخريةً أنّ هذه الطبقة السياسية لا تزال تتحدّث باسم الديمقراطية، وكأنّ الديمقراطية تعني أن تعيد الوجوه نفسها تدوير نفسها عقدَين، بينما يهاجر الشباب، وتنهار الخدمات، وتُنهب الثروات، ويُهمَّش المبدعون، ويُترك المواطن بين الفقر والبطالة واليأس. لقد تحوّلت الديمقراطية في العراق، على أيديهم، من نظام لبناء الدولة إلى مسرح كبير لتوزيع الغنائم تحت شعارات براقة فارغة. بل وبات العراق بأيدي عشرة أشخاص يمثّلون طبقةً بنتاميّة (نفعيّة) فاسدة.

وإذا كانت الحكومات تُقاس أيضاً بعلاقاتها الخارجية، فإنّ المشهد العراقي يبدو أشبه بسفينة فقدت بوصلتها وسط بحر من التناقضات. علاقات سياسية مهترئة مع الجيران، لا تقوم على احترام المصالح الوطنية بقدر ما تقوم على الارتهان والتوازنات الهشّة. العراق، الذي كان يوماً رقماً صعباً في المنطقة، أصبح ساحةً مفتوحةً لتصفية الحسابات الإقليمية، يتلقّى الضربات من الجميع ولا يملك قرار الردّ. الحدود رخوة، والسيادة مرتبكة، والدبلوماسية العراقية تحوّلت إلى موظّف استقبال لمشاريع الآخرين. فلا رؤية استراتيجية واضحة، ولا سياسة خارجية مستقلّة تحفظ للعراق هيبته ومكانته، بل سلسلة من التنازلات التي تُقدَّم تحت عناوين الواقعية السياسية، بينما الحقيقة أنّها انعكاس لضعف القرار الوطني وارتهانه للخارج.

أمّا الفساد، فلم يعد مجرّد «ظاهرة» في العراق، بل تحوّل إلى نظام حكم كامل له أذرعه وحماته ومريدوه. فساد يبتلع المليارات فيما المدارس تتهاوى، والمستشفيات تتحوّل إلى مقابر بطيئة، والطرق تزداد خراباً رغم الميزانيات الانفجارية.

لم يعد العراقي يسأل: «هل هناك فساد؟» بل أصبح يسأل بدهشة: «هل بقي شيء لم يفسد بعد؟». العقود تُباع، والمناصب تُشترى، والمشاريع تُنهب قبل أن تبدأ، واللصوص يرتدون بدلات رسمية بربطات فاخرة، ويتحدّثون عن الوطنية في شاشات التلفاز من دون خجل. والأسوأ أنّ الفاسد في العراق لا يُحاسب، بل يُكافأ أحياناً بمنصب أعلى وحماية أكبر.

وفي مقابل هذا الانحدار، تقف مأساة أخرى أكثر إيلاماً: الإهمال المتعمّد للكفاءات العراقية اللامعة المنتشرة في العالم. وهم الذين أثبتوا نجاحهم في المؤسّسات الدولية، تُغلق أبواب الوطن في وجوههم لأنّهم لا ينتمون إلى حزب نافذ أو مليشيا مؤثّرة. العراق الذي أنجب العقول، صارت فيه مهمَّشة وترحل بصمت، بينما تُمنح المناصب الحسّاسة لأشباه الأمّيين سياسياً وأصحاب الولاءات الضيّقة. كم هو مؤلم أن ترى العراق يُدار من أشخاص لا يجيدون سوى لغة الصفقات والمحاصصة. لقد أصبح الانتماء الحزبي أكثر أهمّيةً من الشهادة، والولاء الخارجي أقوى من الكفاءة الوطنية، وهذه وحدها كافية لشرح سبب استمرار الانهيار.

كيف يمكن بناء مستقبل للعراق بوزراء تحكمهم المصالح الضيّقة قبل المصلحة الوطنية؟ كيف يمكن إصلاح التعليم مع مَن يرى الوزارة فرصةً للتعيينات الحزبية؟ وكيف يمكن إنقاذ الاقتصاد بمن لا يرى في الدولة سوى خزنة مفتوحة؟ إنّ الدول تُبنى بالكفاءات والعقول الحرّة، لا بالتابعين والمنتفعين وأصحاب الولاءات العابرة للحدود. لقد غدا حكم العراق بأيدي دمى يحرّكها المتحاصصون، وهم ضمن طبقة تاريخها مشبع بالفساد.

أمّا النفوذ الإيراني، فقد أصبح كالشبح الذي لا يغادر المشهد العراقي. كثير من هذه الأسماء لا تتحرّك بعقلية الدولة العراقية، بل بعقل محور إيران المهيمن. العراق بالنسبة إليهم ليس مشروع وطن مستقل، بل ساحة نفوذ يجب إبقاؤها ضعيفةً ومتعبةً، ومضطربةً بأزماتها، كي تبقى خاضعةً لمن يمسك بخيوط اللعبة من الخارج. فلا غرابة ببقاء الفساد وإقصاء الكفاءة واتهام الوطنية. المؤلم أنّ العراقيين لم يعودوا ينتظرون معجزات من حكومات كهذه، بل أصبح سقف أحلامهم ألّا تكون الوزارة الجديدة أسوأ من سابقتها. تخيّل حجم الانحدار حين يتحوّل الأمل الشعبي من بناء دولة عظيمة إلى مجرّد النجاة من كارثة جديدة.

لا تنقص العراق الثروات ولا العقول، لكنّه مبتلى بالفساد، والفاسدون يعترفون ويكذبون، ومراوغتهم متقنة من أجل السلطة والمصلحة. ووسط هذا الخراب، ما زال يطلب من المواطن البسيط منه أن يصبر، وأن يصدّق الخطابات نفسها التي سمعها منذ سقوط بغداد إلى اليوم. لكنّ الحقيقة التي يخشونها هي أنّ الشعوب قد تصبر طويلاً، لكنّها لا تنسى من سرق أحلامها وأضاع حياة وطن كامل باسم الديمقراطية والمقاومة والشعارات الجوفاء.

العراق لن ينهض ما دام يُدار بعقلية الغنيمة، وما دامت الوزارات تُوزع حصصَ حرب، وما دام الولاء للحزب أو للخارج أعلى من الولاء للوطن. فالدول لا يبنيها السماسرة السياسيون، بل يبنيها رجال دولة حقيقيون يعرفون أنّ الوطن أكبر من الحزب، وأقدس من النفوذ، وأبقى من الكرسي.

○ كاتب وباحث عراقي

السياسة الأمريكية وتحولات البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط

بقلم:
د. عمرو حمزاوي ○

يمكن القول إن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بين عامي 2003 و2026، لم يتجه نحو الاستقرار ولا نحو الفوضى العارمة، بل اتجه نحو حالة ثالثة: استقرار غير مكتمل. في هذه الحالة، تتعايش أشكال مختلفة من القوة والضعف، والكيانات الحكومية وغير الحكومية، والردع والهشاشة، لكن لا يترسخ أي منها كإطار حكم نهائي.

إن مفترق طرق عام 2026، بما يحمله من إرث متراكم من الحروب المفتوحة وتداخل ساحات الصراع الممتدة من غزة إلى إيران، يثير تساؤلًا أعمق بكثير من مجرد تقييم أداء السياسة الأمريكية: كيف يمكن فهم مستقبل القوة الأمريكية في منطقة لم يعد بالإمكان اختزالها إلى نموذج الهيمنة التقليدي، أو حتى إلى إدارة توازنات القوى المستقرة؟

إن ما يتضح تدريجيًا هو أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه «منافسًا» بالمعنى الكلاسيكي؛ بدلًا من ذلك، تواجه المنطقة بيئة استراتيجية جديدة تتسم بتعدد مراكز صنع القرار، وتفتت احتكار القوة، وتضاؤل القدرة على التوصل إلى حل سياسي يتحقق بالوسائل العسكرية وحدها.

في هذه البيئة الإقليمية الجديدة، تتحول القوة الأمريكية إلى قوة إدارية أكثر منها قوة تأسيسية. فهي تدير الأزمات بدلًا من إنهائها، وتنظم وتيرة الأحداث بدلًا من فرضها، وتؤثر في النتائج دون السيطرة الكاملة عليها.

يستلزم هذا التحول إعادة تعريف جذرية لمفهوم الاستراتيجية نفسه. فبدلًا من منطق الهيمنة - الذي ساد العقود التي سبقت عام 2003 أو منطق إعادة التوازن - الذي ساد من عام 2011 إلى عام 2023 تتبلور الآن ملامح منطق ثالث، يمكن تسميته «إدارة الأزمات». يقوم هذا المنطق على إدراك أن المنطقة لم تعد قابلة لإعادة التشكيل الخارجي، وأن أقصى ما يمكن أن تحققه القوة الخارجية هو التأثير في مسارات محددة للأزمات القائمة، بدلًا من تصميم البنية العامة للنظام الإقليمي.

في هذا السياق، تتبلور ثلاثة اختيارات استراتيجية محتملة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. يتمثل الاختيار الأول في مواصلة نهج التدخل الانتقائي، حيث تحافظ واشنطن على وجود عسكري محدود، وتواصل إدارة تحالفاتها التقليدية، مع الامتناع عن الشروع في مشاريع إعادة تشكيل واسعة النطاق. يتوافق هذا الاختيار بدرجة كبيرة مع الواقع الراهن، إلا أنه ينطوي على خطر تآكل النفوذ تدريجيًا ما لم يقترن برؤية سياسية واضحة لإدارة النزاعات الإقليمية.

أما الاختيار الثاني، فهو انسحاب نسبي منظم، أي تقليص كبير في الوجود العسكري والسياسي، مصحوب بنقل جزء من مسؤوليات الأمن الإقليمي إلى الشركاء الشرق أوسطيين. إلا أن هذا المسار يصطدم بحقيقة أن معظم الفاعلين الإقليميين غير قادرين، منفردين، على إرساء نظام استقرار مستدام ذاتي التنظيم دون دعم خارجي، وهو ما يجعل هذا الخيار محفوفًا بمخاطر غياب التوازن.

أما الاختيار الثالث، وهو الأكثر طموحًا وتحديًا من بين المسارات الثلاثة، فيتضمن إعادة بناء إطار إقليمي للأمن الجماعي تشارك فيه قوى عربية رئيسية. وسيعمل هذا الإطار من خلال ترتيبات تدريجية مصممة لإدارة النزاعات، والحد من احتمالية نشوب حرب مفتوحة، وإنشاء آليات للإنذار المبكر والتنسيق الأمني. ورغم العقبات السياسية التي تواجهه، يمثل هذا الاختيار الفرصة الوحيدة المتاحة لتقليل احتمالية تجدد التوترات الإقليمية على المدى الطويل.

مع ذلك، لا يمكن النظر إلى أي من هذه الاختيارات بمعزل عن التحولات الهيكلية الأوسع نطاقًا التي يشهدها النظام الدولي. لم يعد التنافس مع الصين مجرد منافسة اقتصادية، بل أصبح إطارًا تنظيميًا لإعادة توزيع أولويات الولايات المتحدة عالميًا. ونتيجة لذلك، لم يعد الشرق الأوسط يحتل المكانة المركزية في الاستراتيجية الأمريكية التي كان يتمتع بها في العقود الماضية، بل أصبح أحد المسارح العديدة التي تُوزَّع عليها الموارد والاهتمام.

وقد لا يعني هذا التحول تراجعًا في أهمية المنطقة، بل إعادة تعريف لتلك الأهمية: من كونها مركزًا استراتيجيًا للهيمنة إلى كونها ساحة لإدارة المخاطر. في ظل هذا النموذج الجديد، يصبح الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية هو منع التصعيدات الكبرى، وضمان استمرار تدفق الطاقة، وحماية الشركاء الرئيسيين، كل ذلك دون الانخراط في مشاريع تهدف إلى تغيير سياسي شامل.

في المقابل، تواجه المنطقة نفسها تحديًا موازيًا لا يقل تعقيدًا. لم يُفضِ النظام متعدد الأقطاب الناشئ إلى نظام مستقر، بل خلق حالة من عدم الاستقرار المنظم، حيث تتعايش حروب محدودة مع خفض مؤقت للتصعيد، وتتغير التحالفات باستمرار، وتبقى الحدود بين الحرب والسلام غير واضحة. ويتطلب التغلب على هذا الوضع الإقليمي الصعب تجاوز ثلاث عقبات رئيسية: استمرار منطق الصراع القائم على مبدأ المحصلة الصفرية بين القوى الإقليمية، وغياب الثقة بين الأطراف المعنية، والاعتماد المفرط على القوى الخارجية بوصفها ضامنًا نهائيًا للأمن.

ويتطلب التغلب على هذه العقبات انتقالًا تدريجيًا من منطق التحالفات الثنائية الجامدة إلى منطق شبكات الأمن المرنة، ومن منطق الردع المتبادل إلى منطق إدارة الترابط المتبادل. ولا يمكن فرض هذا الانتقال من الخارج، بل يجب أن يتبلور إقليميًا من خلال تراكم الخبرة السياسية وإدراك التكاليف المترتبة على استمرار الصراعات المفتوحة.

في ضوء ذلك، يمكن فهم مستقبل العلاقة المرغوب بها بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط على أنه انتقال من نموذج المركز والأطراف إلى نموذج الشبكة متعددة المراكز.

في هذا النموذج الأخير، لا تمتلك أي قوة بمفردها القدرة على فرض النظام الإقليمي؛ بدلًا من ذلك، تتشارك مجموعة من الفاعلين في مهمة حل الأزمات وتخفيف المخاطر، حتى وإن تعذر القضاء عليها تمامًا.

لم تعد القوة العسكرية كافية وحدها لبناء نظام إقليمي مستقر، ولم يعد ممكنًا حل أزمات الشرق الأوسط عبر عمل عسكري حاسم أو تدخلات واسعة النطاق، ولم يعد أمامنا سوى إدارة تفاعلات إقليمية ودولية معقدة بين الدول وجهات أخرى، بحثًا عن خفض التوترات والمخاطر إن تعذر إنهاء الصراع.

○ مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

الأجساد تفنى.. والأفكار الصادقة تبقى

بقلم:
د. طارق عباس ○

لم تُخلق الأفكار لتُحبس في زمن، ولا لتُدفن مع أصحابها، بل وُلدت لتبقى وتؤثر وتعيد تشكيل الإنسان والمجتمع جيلاً بعد جيل. وعظمة المفكرين لا تقاس بطول أعمارهم، بل بقدرة أفكارهم على تجاوز حدود الزمان والمكان، لتظل قابلة للنقاش والتطوير والاستثمار. وهكذا تصبح الفكرة جسرًا بين الماضي والحاضر، ومصباحًا يضيء عتمة الطريق نحو المستقبل.

لقد أدرك فلاسفة الإنسانية أن الفكر هو جوهر الوجود ومحرك الحضارة. فالفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت ربط بين التفكير والوجود حين قال: «أنا أفكر إذن أنا موجود»، بينما أكد فرانسيس بيكون أن «المعرفة قوة»، ورأى هيجل أن التأمل العقلي طريق لفهم العالم. ولولا أفلاطون لما حلمنا بالمدينة الفاضلة، ولولا أرسطو ما استقامت قواعد المنطق. إن الأفكار هي التي نقلت الإنسان من عصور الظلام إلى آفاق التقدم.

وفي سياق الفكر العربي، ومع مطلع القرن العشرين، برز تيار إصلاحي حمل على عاتقه مهمة تجديد الوعي وبناء الدولة الحديثة. وفي مقدمة هذا التيار جاء أحمد لطفي السيد، الذي استحق لقب «أستاذ الجيل». لم يكن مجرد كاتب أو سياسي، بل كان مشروعًا فكريًا متكاملًا، آمن بأن النهضة لا تبدأ من السلاح، بل من العقل؛ ولا تُفرض بالقوة، بل تُبنى بالوعي.

رأى لطفي السيد أن تحرير الإنسان هو المدخل الأول لتحرير الوطن، وأن الحرية ليست فوضى، بل مسؤولية تُمارَس في ظل القانون. ومن عباراته الخالدة: «الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية»، وهي عبارة تختصر فلسفته في التسامح وقبول التعدد. لقد دعا إلى دولة مدنية تقوم على المواطنة، وسيادة القانون، واحترام الفرد، مؤمنًا بأن المجتمع الذي يخنق حرية أبنائه محكوم عليه بالجمود.

وكان التعليم في صلب مشروعه الإصلاحي. لم يدعُ إلى تعليم قائم على الحفظ والتلقين، بل إلى تعليم يُنمّي التفكير النقدي ويُحرر العقل من الخرافة والانغلاق. فالأمم - في نظره - لا تُقاس بعدد مدارسها، بل بقدرتها على تخريج إنسان حر التفكير، قادر على الحوار والإبداع.

وهي رؤية تبدو اليوم أكثر إلحاحًا في عصر تتدفق فيه المعلومات بلا حدود، ويصبح التمييز بين الحقيقة والزيف مهارة مصيرية.

كما أولى أستاذ الجيل عناية خاصة بالشباب، معتبرًا إياهم طاقة الأمة وأملها المتجدد. فمرحلة الشباب، بما تحمله من حماسة واندفاع، قد تكون قوة بناء أو معول هدم. وإذا لم تُوجَّه هذه الطاقة نحو العلم والعمل والانتماء الواعي، انجرفت نحو التطرف أو الضياع. ومن هنا جاءت دعوته إلى ربط الحرية بالمسؤولية، والانفتاح بالهوية، حتى يصبح الشباب شركاء حقيقيين في صناعة المستقبل.

ولم تغب قضية المرأة عن مشروعه النهضوي، فقد سار على خطى رواد الإصلاح الذين رأوا أن نهضة الأمة لا تكتمل مع تهميش نصفها. فدعم جهود قاسم أمين، وساند رؤية الشيخ محمد عبده في ضرورة تعليم المرأة وتمكينها. لم يكن دفاعه عنها عاطفيًا، بل عقلانيًا؛ إذ رأى أن المرأة شريك كامل في بناء الحضارة، وأن إقصاءها تعطيل لطاقة المجتمع كله. فالأسرة في نظره نواة المجتمع، وإذا صلحت تربيتها صلح الوطن بأسره.

إن المتأمل في واقعنا المعاصر يدرك أن الأسئلة التي طرحها أحمد لطفي السيد لا تزال حاضرة: كيف نوازن بين الحرية والمسؤولية؟ كيف نبني تعليمًا يحرر العقول؟ كيف نُنشئ دولة عادلة تحترم الفرد دون أن تُضعف الجماعة؟ بل إن تحديات العصر الرقمي، بما تحمله من ثورة معلوماتية وضغوط نفسية وتحولات اقتصادية، تجعل أفكاره أكثر راهنية من أي وقت مضى.

لقد فهم أستاذ الجيل أن النهضة ليست حدثًا عابرًا، بل مسارا طويلا من الإصلاح الثقافي والأخلاقي والسياسي. وأن الاستثمار الحقيقي ليس في الحجر، بل في البشر. فبناء الإنسان الواعي هو أساس كل تقدم، والحرية المسؤولة هي شرط كل ازدهار.

إن الأفكار العظيمة لا تموت برحيل أصحابها؛ لأنها تتحول إلى وعي جمعي، وإلى ميراث إنساني يتجدد مع كل قراءة جديدة. وهكذا يبقى أحمد لطفي السيد حاضرًا بيننا بفكره، لا بشخصه، وتظل كلماته دعوة مفتوحة لإعادة بناء واقعنا على أسس العقل والحرية والعدالة.

فالأجساد تفنى، أما الأفكار الصادقة فتبقى، تنتظر من يؤمن بها، ويجددها، ويحولها من نصوص على الورق إلى واقع في الحياة.

○ كاتب وباحث أكاديمي